

# نحو اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي

## دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين حالة الجزائر

*Towards adopting a reference model for evaluating intangible assets under the financial accounting system*

*Field Study of a sample of academics and professionals to the case Algiers*

بلخير بكاري

جامعة ورقلة، الجزائر

Bbekkari@yahoo.fr

عدنان مقدم\*

جامعة ورقلة، الجزائر

مخبر التمويل، مالية المؤسسة، مالية الأسواق

adnmek@gmail.com

## الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع إمكانية اعتماد نموذج مرجعي مقترح لتقييم الأصول المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي، بناءً على طريقة CIV التي قدمها ستيفورت في عام 1997، استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستقرائي لمعالجة إشكالية الدراسة وصمم استبانة بفرضيات معتمدة للدراسة التطبيقية، استخدم الباحث أساليب إحصائية مختلفة مثل الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي إلى جانب برنامج SPSS v20، تم اختبار فرضيات الدراسة الأولى والرابعة باستخدام اختبار (t)، في حين تم اختبار فرضيات الدراسة الثانية والثالثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، توصل الباحث إلى أن اعتماد نموذج محدد لتقييم الأصول المعنوية مهم للمؤسسات الجزائرية وبرز العقبات التي تعترض تطبيق النموذج المرجعي، كما أشار إلى أن استخدام نموذج مرجعي يؤثر بالإيجاب على جودة القوائم المالية وقيمة المؤسسة وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

## معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2024/09/19

تاريخ القبول:

2024/10/21

## الكلمات المفتاحية:

- ✓ الأصول المعنوية
- ✓ رأس المال الفكري
- ✓ جودة القوائم المالية

## Abstract :

This study addressed the possibility of adopting a proposed reference model for evaluating intangible assets under the financial accounting system, based on the CIV method presented by Stewart in 1997, The researcher used the descriptive and inductive approach to address the problem of the study and designed a questionnaire with approved hypotheses for the applied study, The researcher used different statistical methods such as descriptive statistics and inferential statistics in addition to the SPSS v20 program, The hypotheses of the first and fourth studies were tested using the (t) test, while the hypotheses of the second and third studies were tested using simple linear regression analysis, The researcher concluded that adopting a specific model for evaluating intangible assets is important for Algerian companies and highlighted the obstacles that hinder the application of the reference model, He also indicated that using a reference model positively affects the quality of financial statements and the value of the company from the point of view of the sample members..

## Article info

Received

19/09/2024

Accepted

21/10/2024

## Keywords:

- ✓ Intangible assets
- ✓ intellectual capital
- ✓ Financial statement quality

## مقدمة :

تحاول أغلب المؤسسات الاقتصادية في وقتنا الحالي التركيز على أصولها المعنوية أو غير الملموسة، حيث يُنظر إليها باعتبارها مكونات استراتيجية حاسمة لاستمرار ابتكار المؤسسة ونجاح نشاطها، ولقد واجهت نظرية المحاسبة، التي لم تكن تهدف إلى التعامل مع المؤسسات التي تستثمر بشكل كبير في الأصول غير الملموسة، صعوبات نتيجة البدائل المحاسبية لهذا النوع من الأصول، وأهم هذه الصعوبات هو التقييم السليم لهذه الأصول، حيث يُعتقد أنها أحد العوامل التي تسبب التفاوت بين قيمة المؤسسة كما تشير إليها سجلاتها المحاسبية وقيمتها السوقية، بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاعتراف في القوائم المالية لبعض عناصر الأصول المعنوية يترتب عليه انتقاص في حجم ونوعية المعلومات المحاسبية الدالة على أداء المؤسسة والمركز المالي لها، وحيث أن أدوات التحليل التقليدية لم تعد كافية للتقييم، كان لا بد من طرق حديثة معاصرة للتقييم واعداد نماذج لقياسها.

**اشكالية الدراسة :** مما تقدم يمكن ادراك إشكالية الذي تواجهه الدراسة والذي يتمثل في الحاجة الى وجود نموذج تقييم قادر على تلبية متطلبات مستخدمي المحاسبة عند تقييم الأصول المعنوية للمؤسسة في إطار النظام المحاسبي المالي، تبرز معالم الإشكالية والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيس الآتي :

هل هناك إمكانية لاعتماد نموذج مرجعي للتقييم عن الأصول المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي ؟  
ومن خلال هذا السؤال الرئيس فإنه يؤدي بنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل هناك أهمية لاعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية ؟
- هل هناك اثر بين اقتراح نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية وجودة القوائم المالية ؟
- هل هناك اثر بين اقتراح نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية وتدعيم قيمة المؤسسة ؟
- هل هناك تحديات لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية ؟

**فرضيات الدراسة:** بمهدف فهم الموضوع تم وضع الفرضيات التالية:

1. هناك أهمية متزايدة في اعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية.
2. لا يوجد اثر بين اقتراح نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية و جودة القوائم المالية .
3. لا يوجد اثر بين اقتراح نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية وتدعيم قيمة المؤسسة .
4. هناك تحديات لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية.

## مبررات اختيار الموضوع:

- محاسبة الأصول المعنوية يعتبر من أهم الموضوعات في المحاسبة المالية .
- من الموضوعات قليلة البحث في الدراسات على مستوى الجامعة الجزائرية .

**أهمية واهداف الدراسة :** تنبع أهمية هذه الدراسة في إمكانية لاعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية في البيئة المحاسبية الجزائرية، وتبسيط الضوء على محاسبة الأصول المعنوية المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي وكذا على تبيان أهم النماذج الحالية لتقييم وقياس الأصول المعنوية الموجودة وما لهذه النماذج من آثار متوقعة على تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية المقدمة وأثر ذلك على جودة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية، ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في ما يلي:

- تحليل الدراسات السابقة في ما يخص محاسبة وقياس الأصول المعنوية .
- اعطاء قيم موضوعية لقيم الاصول المعنوية الظاهرة في القوائم المالية .
- اقتراح نموذج محاسبي لتقييم الأصول المعنوية يساعد مستعملي القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة .

- معرفة أهمية والتحديات اعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية

### حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية وهي كما يلي:

- الحدود المكانية: من خلال الدراسة الميدانية التي تم فيها معالجة إشكالية مدى إمكانية اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، اقتصرت الدراسة على البيئة الجزائرية.

- الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة على عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة خلال فترة 2022 / 2023.

**هيكل الدراسة:** للإحاطة بجوانب الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة بصورة واضحة، تم تقسيم الدراسة إلى محورين حيث تم التطرق في المحور الأول إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع تقييم الأصول المعنوية، أما المحور الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية.

### الدراسات السابقة:

- دراسة جودة عبد الروف زغلول، 2002<sup>1</sup>: كان هدف الدراسة هو وضع إطار تقييم للأصول المعنوية وتحديد مدى إمكانية استخدام هذا الإطار لشركة اتصالات خلوية، استخدمت الدراسة أسلوباً استقرائياً لتحليل للأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الأصول غير الملموسة. كما استخدمت النهج الاستنباطي لتقديم نموذج مقترح لقياس الأصول غير الملموسة، والذي يعتمد في المقام الأول على نموذج Sveiby سنة 1998، والذي ينص على أن الفرق بين القيمة السوقية والقيمة المحاسبية للمؤسسة يرجع في المقام الأول إلى وجود أصول غير ملموسة غير معلنه، ثم سارت اجراءات النموذج في تحديد الفرق بناءً على متوسط القيمة الدفترية والسوقية للسهم، ثم توزيع المبلغ الاجمالي الناتج على فئات الاصول المعنوية بناء على اسس حكمية .
- دراسة Jonathan Low ، 2000<sup>2</sup>: ركزت الدراسة على دور الأصول غير الملموسة في توليد القيمة في المؤسسات الحديثة، وتم بناء نموذج كامل يُعرف بمؤشر خلق القيمة للمنظمات. ويعتبر هذا المؤشر بمثابة أداة تسمح الاعوان الاقتصاديين بقياس تأثير الأنواع الأصول غير الملموسة على القيمة السوقية للمؤسسة من خلال تطوير مجموعة من المقاييس الموحدة الموزونة وفقاً لتأثيرها النسبي، فضلاً عن تزويد المسيرين بالأدوات التي يحتاجون إليها لتحسين ومراقبة أداء شركاتهم في المستقبل. ومع تطور معايير الإفصاح، سيكون لدى المستثمرين أداة أكثر اتساقاً وقوة لتقييم الشركات. بمرور الوقت، سيتطور مؤشر خلق القيمة ويستمر في تحديد مؤشرات خلق القيمة، مع الحفاظ على المرونة الكافية حتى يتمكن من التكيف مع الطبيعة المتغيرة باستمرار للمؤسسات في الاقتصاد المعلوماتي .
- دراسة Pablo Fernandez ، 2013<sup>3</sup>: هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة عدد من النماذج المصممة لتقييم العلامات التجارية، وتحديد تلك التي صممتها بعض شركات الاستشارات الرائدة في هذا المجال، حيث دار الكثير من النقاش في السنوات الأخيرة حول تقييم الأصول غير الملموسة للمؤسسات؛ إلا أن جميع الدراسات حول هذا الموضوع اعتمدت بشكل كبير على المنهج الوصفي دون الحصول على نموذج تقييم كمي. وكان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إظهار أوجه القصور في نموذج القياس المستخدم في عدد من الأساليب المقترحة لتقييم العلامات التجارية، فضلاً عن تقديم إرشادات مهمة لتحسين آلية القياس، والتي تتضمن عدداً من المؤشرات التي يجب مراعاتها عند قياس قيمة العلامات التجارية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بنموذج قياس العلامة التجارية Coca-Cola ان عملية التقييم المستخدمة عبر جميع النماذج كانت غير موثوقة، إذ ان العملية بحد ذاتها لم تحقق اي منفعة، والمقصود بها اضعاف سمعة للمؤسسة صاحبة العلامة التجارية، وان جميع النماذج المستخدمة في قياس العلامات التجارية تعاني من اوجه قصور عديدة، وأن أهم اوجه القصور التي تعاني منها نماذج القياس المستخدمة لقياس العلامات التجارية عدم اخذها بعين الاعتبار جميع انواع مخاطر السوق .

• دراسة C . Dumay , John ، 2009<sup>4</sup>: كان الغرض من هذه الدراسة هو التحقيق النقدي في تقييم الأصول غير الملموسة باستخدام دراسة حالة لمنظمة خدمات مالية أسترالية. وجدت الدراسة أن الأطر الحالية لتقييم الأصول غير الملموسة داخل الشركات تفتقر إلى فهم شامل لعملية توليد القيمة، حددت الدراسة أن البيانات لتقييم الأصول غير الملموسة كانت تستند إلى المحاسبة وغيرها من الأساليب لفهم الأصول غير الملموسة، اقترحت الدراسة أن يطور الأكاديميون والمهنيون طرقًا جديدة لتقييم الأصول غير الملموسة، وجدت الدراسة أن مفهوم الأصول غير الملموسة يقوم على المعرفة التي يجب إدارتها، وأن التكنولوجيا مكنت من نشر المزيد من المعرفة، وفقًا للتقرير، يتم تحديد كمية الأصول غير الملموسة من خلال مقارنة القيمة السوقية بالقيمة الدفترية. وقد أشارت الدراسة إلى أن الاختلاف بين النسبة السوقية والدفترية يبرز بأن نظم المعلومات المحاسبية الحالية في الممارسة لم تتوافق بشكل جيد مع القيمة الاقتصادية.

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن القول أن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة من حيث دراسة مفهوم الأصول المعنوية و طرق تقييمها بالإضافة إلى أنها تتشابه مع بعض الدراسات في الأداة المستخدمة والأدوات الإحصائية، ويمكن وجه الاختلاف في البيئة المدروسة من خلال نوعية المستجوبين بالإضافة إلى اختلاف حجم العينة عن عينة الدراسات السابقة، أما يميز هذه الدراسة أنها اختصت على الدراسة في بيئة البحث حيث تناولت أهمية اعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية؛ و النموذج المرجعي المقترح لتقييم الأصول المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي وهو نموذج القيمة الأصول المعنوية المحسوبة لستويات 1997، و تحديات اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في البيئة المحاسبية الجزائرية، ومن جهة أخرى تعالج هذه الدراسة إشكالية الاثر المتوقع من اقتراح نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية على جودة القوائم المالية وقيمة المؤسسة، وهذا كله عن طريق استخدام أداة الاستبانة الموزعة على عينة مكونة من الأكاديميين والمهنيين، وتحليل النتائج باستخدام الإحصاء الوصفي.

### 1. الإطار النظري لتقييم الأصول المعنوية :

تساهم الأصول المعنوية الغير الملموسة بشكل كبير في زيادة القيمة الاقتصادية للمؤسسات، ونظرًا لأن هذه الأصول ليست عينية، فإن تقييمها وقياسها بشكل دقيق يمثل تحديًا للمحاسبين والمستثمرين، يساعد التقييم الدقيق للأصول غير الملموسة في تكوين صورة واضحة للوضع المالي للمؤسسة، مما يسمح للمستثمرين وأصحاب المصلحة باتخاذ القرار، علاوة على ذلك، فإن المحاسبة عن هذه الأصول بشكل صحيح تسهم في ضمان الشفافية والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، مما يعزز الثقة في القوائم المالية، في هذا الإطار سوف نتطرق الى مفهوم الأصول المعنوية وتقييمها.

#### 1. مفهوم الأصول المعنوية: قبل تقديم تعريف للأصل المعنوي يجب معرفة ماهية الأصل ومميزاته.

**1.1 مفهوم الأصول:** من وجهة النظر المحاسبية فان مجموعة عناصر الأصول تعبر عن فئتين هما الأصول الجارية و الأصول غير الجارية ،ويمكن تصنيف الأصول حسب وجودها المادي الى أصول عينية تتميز بوجود كيان مادي لها كالممتلكات أو كيان ماليًا مثال الاسهم، أو عدم وجود مادي لها كالأصول المعنوية سواء كانت محددة، مثل حقوق الامتياز وبراءات الاختراع أو كانت غير محددة مثل الشهرة، و من أهم المفاهيم التي نلجأ لها شاملة لموضوع الأصول نجد التعريف الذي استقر عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حيث عرف الأصل على انه مورد يتميز بأنه مُسيطر عليه من قبل المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة ويُتوقع تدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية الى المؤسسة<sup>5</sup>.

اما حسب النظام المحاسبي المالي<sup>6</sup> فان نجد تعريفًا لمفهوم الأصول يساير التعريف الدولي حيث انها عبارة على الموارد التي يسيّرّها المؤسسة بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، ولا يمكن ان تسيّر المؤسسة هذه الموارد الا من خلال مراقبة الأصول وهي بالتعريف قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية التي توفرها هذه الأصول .

حيث يعتبر تبني هذا التعريف تحولا كبيرا في مفهوم الأصول في إطار النظام المحاسبي المالي من خلال تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني فيمكن الاعتراف بأي أصل يخضع لمراقبة المؤسسة ويدر عليها منافع اقتصادية حتى ولو لم تملكه المؤسسة من الناحية القانونية، لا يعتبر أي أصل تملكه المؤسسة من الناحية القانونية ولا يدر عليها منافع اقتصادية فانه لا يجب ادراجه في بنود الميزانية .

**2.1 مفهوم الأصول المعنوية :** تعددت التعريفات حول مفهوم الأصول المعنوية الظاهر في ميزانية المؤسسة ويمكن تقديم بعض هذه التعريفات :

قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC بتقديم تعريف الأصل المعنوي من خلال المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون تحت عنوان " الأصول المعنوية " بأنه : أصل غير نقدي، قابل للتحديد، ليس له وجود مادي <sup>7</sup> .

نجد أيضا في محتوى النظام المحاسبي المالي تعريفان للأصل المعنوي مع الإشارة انه تم ذكر الأصل المعنوي وفق مصطلح التثبيت المعنوي، فتعرف على انها أصول غير نقدية قابلة للتعريف ولا معنى مادي لها يحوزها كيان ما من أجل الإنتاج ومن أجل تقديم السلع أو الخدمات والتأجير أو الاستعمال للأغراض الإدارية <sup>8</sup> ، وأيضا هي أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية، والمقصود منه مثلا المحل التجاري المكتسب والعلامات وبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى والإعفاءات ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري <sup>9</sup> .

ومن خلال هذان التعريفان فإننا نلاحظ انهما يشتركان مع التعريف الذي قدمه المعيار المحاسبي الدولي من خلال عدم الوجود المادي لهذه الأصول وانها غير نقدية وانها تخضع لسيطرة المؤسسة لاعتبارها كأصل .

من خلال هذه التعاريف يمكن ان نميز بعض الخصائص التي تميز هذا النوع من الأصول، حيث تتصف الأصول المعنوية بصفة عامة بافتقاد الوجود المادي بعكس الأصول العينة الأخرى وانه غير نقدي مثل الحسابات المالية مع وجود قيمة مالية لأنه أصل، ويمكن تحديده والتعرف اليه وهذا شرط مهم لكي يظهر في حسابات المؤسسة وأيضا لديه صفة الدرجة العالية من عدم التأكد لصعوبة تقدير المنافع الاقتصادية التي يمكن ان يحققها، ويمكن ان يخضع للتمييز والفصل مثل العلامة التجارية أو ان لا يكون قابلا للفصل مثل فارق الاقتناء(شهرة المحل).

### 3.1 التطور التاريخي في تقييم الأصول المعنوية:

يمكن القول أن فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين اتسمت بالتركيز على أهمية الموجودات غير الملموسة وبداية طرح مفهوم الأصول المعنوية فمنذ أواخر القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، أعطى الباحثين والمنظمات العلمية والمؤتمرات الأكاديمية الأولوية لدراسة الأصول غير الملموسة ورأس المال الفكري، اذ ان العديد من الدراسات وجدت أنه ومع بداية عصر المعلومات في أوائل الثمانينيات، اتسعت الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة المحاسبية للعديد من المؤسسات، حيث تربط معظم الدراسات المحاسبية هذا الاختلاف بالقيم أو الأصول غير الملموسة. فنجد الباحث Hiroyuk لاحظ في عام 1980 تبايناً في أداء المؤسسات اليابانية بناءً على حيازاتها من الأصول غير الملموسة، والتي كانت تُرى على أنها متعددة الأوجه ومتاحة لاستخدامات متعددة ، وفي عام 1986 كتب Sveiby كتاباً بعنوان "معرفة المؤسسة"، أوضح فيه أن الأصول المعنوية هي المصدر الحقيقي لبقاء المؤسسات ونموها <sup>10</sup>.

وفي تسعينيات القرن العشرين، أُجري عدد من الأبحاث حول الأصول غير الملموسة ، ففي عام 1991، أوضح Alven Toffler أن المعرفة هي إحدى الآليات التي قد تخلق بها المؤسسة القيمة ، ونتيجة لهذا، تنظر العديد من المؤسسات اليوم إلى المعرفة باعتبارها مصدراً لرأس المال الاستراتيجي الذي يجب التعامل معه بكفاءة وفعالية من أجل الحصول على ميزة تنافسية. ومع ذلك، فإن قيمة المعلومات لا تكمن في امتلاكها فحسب، بل وأيضاً في تطبيقها، كما نشر Stewart عام 1991 مقالة بعنوان " القوة الذهنية "

لتسليط الضوء بشكل أكبر على موضوع الأصول غير الملموسة. وتحدث عن رأس المال الفكري مع التعبير عنه بمصطلح قدرات الموظفين الذين يمكنهم تقديم مساهمات كبيرة لنجاح المشروع وتعزيز ربحيته <sup>11</sup>.

ولقد بذلت بعض الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة والدول الاسكندنافية، جهوداً في منتصف تسعينيات لتسليط الضوء على الأصول غير الملموسة كموضوع مستقل، الأمر الذي أدى إلى تطور الوعي والإدراك لهذا النوع من الأصول، وتزامن ذلك مع إصدار شركة سكانديا، أكبر مزود للخدمات المالية في الدول الاسكندنافية، تقريرها السنوي الافتتاحي عن الأصول غير الملموسة في عام 1994، وكان هذا مصحوباً بتعيين هذه المؤسسة لأول مدير لرأس المال الفكري، وفي عام 1995 عقد مؤتمر لرأس المال الفكري وكانت إحدى توصياته ضرورة تبني الأصول المعنوية ليصبح بمثابة المرتكز التقارير السنوية للمؤسسات الحديثة، في هذه الفترة، حاول بعض الباحثين تطوير نموذج للأصول غير الملموسة؛ ومثال على ذلك النموذج الذي طرح من قبل Sullivan و Gordon أثناء عملهما في شركة Skandia وشركة Dow chemicals وكان ذلك تحديداً سنة 1995، ودراسة بطاقة الأداء المتوازن التي أجراها كلا من Norton & Kaplan عام 1996 والذي جاء كنتيجة منطقية وتطبيقاً لمبدأ ما تقيسه هو ما تملكه، وإيضاً ما قامت به شركة CELEMI عام 1997 بإنتاج أحد أدوات المحاكاة وعرف باسم Tango Model وهو أول منتج يتم تسويقه بهدف استخدامه كأداة تعليمية للتأكيد على أهمية العناصر غير الملموسة، وفي نفس العام أيضاً، قامت شركة Skandia بتقييم مخزونها من رأس المال الفكري وأدرجته تحت بند "رأس المال الفكري المرئي" ضمن المعلومات الملحقه بقوائمها المالية، ولقد لقي هذا التقرير اهتماماً كبيراً من المنظمات الأخرى وطالبت بإتباع ما نشرته شركة Skandia <sup>12</sup>، نجد أيضاً أهم الندوات الدراسية التي تناولت هذا الموضوع، ما تناوله الندوة الدولية التي عقدتها المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية OECD في عام 1999 في مدينة أمستردام، حول رأس المال الفكري بهدف المساعدة في وضع الإرشادات والمعايير الدولية والتي يمكن تطبيقها بطريقة عملية فيما يتعلق بتقييم الأصول المعنوية ورأس المال الفكري وتقرير عنها <sup>13</sup>.

**4.1. صعوبات تقييم الأصول المعنوية:** تنشأ العديد من التحديات عند التقييم المحاسبي للأصول غير الملموسة في المؤسسات، لأن هذه القواعد المحاسبية، على الرغم من تنقيحها بانتظام، تم تصميمها في الأصل للأصول العينية الملموسة، وبعض الأصول غير الملموسة يصعب تقييمها في المقام الأول، يمكن ذكر بعض هذه الصعوبات في النقاط التالية <sup>14</sup>:

- عدم وجود أسواق مناسبة لتحديد تسعير بعض الأصول غير الملموسة مثل كفاءة الموظفين ورضاء العملاء.
- التناقض في طبيعة مكونات الأصول المعنوية، حيث ترتفع قيمة بعضها مع الاستخدام والوقت، بينما تنخفض قيمة البعض الآخر.
- صعوبة تقييم كل عنصر من عناصر الأصول غير الملموسة على حدة بسبب تداخلها، حيث يتم تقدير قيمتها ككل، وهو ما لا يفي بمتطلبات المعيار الدولي 38، الذي يؤكد على أن رسمة الأصول غير الملموسة تتطلب التمييز بين كل أصل بشكل منفصل.

- قد يؤدي عدم التأكد بشأن المنافع المتوقعة إلى تقلبات في قيمة الأصول غير الملموسة مثل براءات الاختراع.
- صعوبة توحيد المقاييس لعناصر الأصول المعنوية بجميع المؤسسات بسبب خصوصية الأصول المعنوية.
- توفر مؤشرات الميزانية التقليدية قيماً ثابتة للأصول غير الملموسة، وهو ما يتناقض مع طبيعتها الديناميكية.

## 5.1 طرق تقييم الأصول المعنوية :

كانت هناك محاولات لتقييم الأصول المعنوية حيث يمكن اعتبار هذه المحاولات بمثابة خطوات حقيقية نحو منهجية مفيدة لتقييم الأصول غير الملموسة، يمكن تصنيف النماذج والطرق المستخدمة في تقييم الأصول المعنوية على النحو التالي:

حيث اقترح lev, b. & schwartz طريقة لقياس الأصول المعنوية وهي عبارة عن طريقة تقوم على المقاييس السلوكية، وثانية وهي طريقة القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصصة وثالثة وهي طريقة المكافأة المستقبلية<sup>15</sup>.

✓ تقوم طريقة المقاييس السلوكية بتقييم الأصول المعنوية بناءً على تغيير السلوك البشري عبر الزمن، بما في ذلك القدرة على العمل والرغبة ومستوى الأداء. هذا يؤدي إلى مقياس للكفاءة الإنتاجية البشرية.

✓ وتستند طريقة القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصصة إلى مفهوم القيمة الاقتصادية التي تعني القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المتوقعة.

✓ أما طريقة المكافأة المستقبلية فإنها اعتمدت على النظرية الاقتصادية في قياس قيمة الموارد البشرية، إذ أن قيمة الموارد البشرية لا تكمن في كلفتها فحسب وإنما بمقدار المنافع المتولدة منها.

كما وضع Nazari طرق لتقييم الأصول المعنوية مقسمة إلى الآتي<sup>16</sup>:

- نماذج الإدارة: السمة الرئيسية لهذه النماذج هي أن المعلومات المستخدمة لتقييم الأصول غير الملموسة تأتي غالباً من مصادر داخلية داخل الشركة. يمكن استخدام طرق مختلفة لتصنيف نماذج الإدارة، مثل:

• الطرق المباشرة لتقييم الأصول المعنوية: يتضمن تقييم الأصول غير الملموسة من خلال الطرق المباشرة تقييماً أولياً لهذه العناصر لتحديد بدقة. وبمجرد التعرف على هذه الأجزاء، يمكن تقييمها بشكل مباشر، إما بمفردها أو معاً.

• طريقة بطاقة الأداء المتوازن: تم تقديم طريقة بطاقة الأداء المتوازن في عام 1992 بواسطة Kaplan & Norton

لتقييم الأنشطة التي تساهم في خلق قيمة ملموسة وغير ملموسة للمؤسسة. كان التركيز على عدم كفاية المقاييس المالية وتقييم الأداء في عالم الأعمال الحديثة، مع التأكيد على الحاجة إلى طرق غير مالية إضافية لتكميلها، يتألف هذا الإطار من أربعة أبعاد أساسية: خلق القيمة، والأنشطة التشغيلية، والأطراف المهتمة، وفرص المعرفة والتطوير.

- نماذج السوق: تقييم الأصول غير الملموسة على نطاق مؤسسي من خلال الاستفادة من البيانات المستمدة من السوق والتقارير السنوية للمؤسسة. هناك فئات مختلفة لنماذج السوق<sup>17</sup>:

✓ طريقة القيمة السوقية: تعتمد هذه الطريقة على الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة المحاسبية للمؤسسة، حيث يمثل الفارق قيمة الأصول غير الملموسة. ومن المهم ملاحظة أن هذه الفجوة لا ترجع فقط إلى الأصول غير الملموسة، حيث يمكن أن تساهم تقلبات الأسعار والتغيرات الاقتصادية أيضاً في الاختلاف.

✓ طريقة معدل العائد على الأصول: تتضمن هذه الطريقة حساب متوسط العائد قبل الضريبة للمؤسسة على مدى فترة زمنية محددة، مثل خمس سنوات، وقسمة هذا المتوسط على متوسط الأصول الملموسة خلال نفس الإطار الزمني، ومن ثم تتم مقارنة النسبة الناتجة بمتوسط الصناعة لتحديد لفروقات، إذا كان الفرق أقل من الصفر أو يساوي الصفر، فلا توجد أصول غير ملموسة في المؤسسة؛ وإذا كان الفارق أعلى من الصفر، فهذا يعني وجود أصول غير ملموسة.

• يعتبر المدخل الذي اقترحه Sveiby باعتباره طريقة موضوعية لتحديد كيفية تصنيف طرق تقييم الأصول غير الملموسة والتي رأت أن طرق تقييم الأصول المعنوية يمكن تقسيمها إلى:

✓ نماذج راس المال المعرفي المباشرة: تتضمن هذه النماذج تحديد مكونات الأصول غير الملموسة أولاً ثم تقدر قيمتها النقدية، بعض النماذج التي تندرج ضمن هذه الفئة مثل طريقة بروكر التكنولوجي، وطريقة الاستشهاد ببراءات الاختراع الموزونة.

✓ نماذج رسملة السوق: وهي الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة وحقوق المساهمين بحسب كقيمة للأصول المعنوية، ومن أمثلة هذه النماذج نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية ونموذج Tobin's Q.

- ✓ نماذج العائد على الأصول : تتضمن هذه المجموعة نماذج قياس مالية مختلفة والتي تعتمد العلاقة بين الأصول المعنوية والربحية ، ومن أمثلتها أنموذج القيمة الاقتصادية المضافة وكذلك أنموذج الأصول المعنوية المحسوبة، وأنموذج تحديد كلفة المورد البشري.
- ✓ نماذج بطاقات الأداء: بموجبها تحدد عناصر أو مكونات الأصول المعنوية أولاً ومن ثم تقيم باستعمال مقاييس غير مالية ، ومن أمثلتها نموذج مستكشف سكانديا و نموذج لوحة أداء سلسلة القيمة وأنموذج بطاقة الأداء المتوازن .

#### - النموذج المقترح القيمة المعنوية المحسوبة CIV

• يشير نموذج القيمة غير الملموسة المحسوبة ( Calculated Intangible Value CIV ) الذي طرحه Stewart في عام 1997 إلى أن العائد الاضافي على أصول للمؤسسة ناتج إلى أصولها غير الملموسة، تشير هذه الطريقة إلى أن العائد المرتفع للمؤسسة مقارنة بنظيراتها في نفس قطاع الصناعة يرجع إلى أصولها غير الملموسة التي لا يتم الاعتراف بها في بياناتها المالية وتقاريرها، يتيح هذا النموذج التقييم الموضوعي للأصول غير الملموسة<sup>18</sup>.

تفترض طريقة CIV أن استثمارات في الأصول الملموسة ستولد سوى متوسط العائد السائد في الصناعة، في حين أن أي شيء يتجاوز هذا العائد يُعزى إلى الأصول غير الملموسة، حيث يرى Stewart أن الأرباح الإضافية التي تحققها المؤسسة بما يتجاوز الأرباح المتوسطة للصناعة مستمدة من الأصول غير الملموسة، يتم حساب القيمة غير الملموسة للمؤسسة على أنها الفرق بين القيمة الإجمالية للمؤسسة، والتي يتم تحديدها من خلال القيمة المحاسبية لأصولها والتدفق المخصص للنتيجة التشغيلية المتبقية، والقيمة المملوكة للأصول الملموسة، والتي يتم تحديدها من خلال قيمتها المحاسبية والتدفق المخصص للأرباح المتبقية باستخدام متوسط معدل العائد في الصناعة<sup>19</sup>. يوضح هذا الفرق قدرة المؤسسة على الاستفادة من الأصول غير الملموسة لتجاوز المنافسين في الصناعة، يشير قيمة الأصول غير الملموسة المتزايدة إلى قدرة المؤسسة على توليد دخل مستقبلي، في حين يشير انخفاض قيمة الأصول غير الملموسة إلى أن استثمارات المؤسسة لا تحقق عوائد أو أن الكثير من الموارد يتم استثمارها في الأصول الملموسة<sup>20</sup>.

• تتضمن المزايا الأساسية لطريقة CIV بساطة الحسابات اللازمة والوصول السريع إلى البيانات الأساسية. وقد أشارت الدراسات إلى الإيجابية التالية لهذا للطريقة<sup>21</sup>:

- من السهل الحصول على قيم CIV نظرًا لمكانية الوصول إلى البيانات المطلوبة في القوائم المالية للمؤسسة.
- تمكن قيم CIV من إجراء المقارنات داخل القطاعات، مما يجعل المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، على الأقل داخل نفس الصناعة، مما يجعل طريقة CIV كأداة للمقارنة.

• يمكن أن تساعد طريقة CIV في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار واعداد التقارير الخارجية

• قد تساعد طريقة CIV على تعزيز فهم الموارد غير الملموسة وخلق المزيد من الاهتمام في تقييم الأصول غير الملموسة للمؤسسات. ويعتمد هذا النموذج على بعض الخطوات الحسابية التي نوجزها فيما يلي<sup>22</sup>:

1. تحديد مبلغ النتيجة قبل الضرائب و قيمة الأصول غير الملموسة.
2. تحديد العائد على الأصول ROA عن طريق قسمة النتيجة قبل الضرائب على الأصول الملموسة.
3. إيجاد متوسط معدل العائد للصناعة التي تنتمي لها المؤسسة .
4. حساب عائد الأصول الملموسة عن طريق ضرب معدل العائد في الصناعة بالأصول الملموسة.
5. حساب صافي النتيجة المتبقي = النتيجة قبل الضرائب - العائد على الأصول الملموسة .
6. حساب صافي النتيجة المتبقي بعد الضرائب = صافي النتيجة المتبقية - (متوسط معدل ضرائب النتيجة عن الفترة X صافي النتيجة المتبقية) .

7. حساب صافي القيمة الحالية للأصول المعنوية = صافي النتيجة المتبقي بعد الضرائب / تكلفة رأس المال، والناتج هو قيمة الأصول المعنوية والتي لا تظهر بالقوائم والتقارير المالية، حيث تشير قيم CIV المرتفعة إلى أن المؤسسة لديها القدرة على خلق قيم مستقبلية، أما قيمة CIV المتناقصة مقارنة بالقيم المحاسبية فهي تشير إلى أن الاستثمارات في الأصول غير الملموسة لا تؤدي إلى نتائج إيجابية أو أن الكثير لا يزال يُنفق على الأصول الثابتة الملموسة، أما إذا كانت قيمة CIV سلبية فهي بلا معنى ولا يمكن الاستفادة منها، ومع ذلك، هناك بعض التحديات المتعلقة بصحة طريقة الحساب، نوجزها في ما يلي<sup>23</sup>:

- التحدي الأساسي لطريقة CIV هو اعتمادها على المتوسطات والتي تخفي معلومات بالغة الأهمية، مما يؤدي إلى نقص الدقة مقارنة بأرقام الميزانية.

- يعتبر CIV عاملاً مجمعا لا يسمح بتحديد المكونات المنفصلة في الأصول المعنوية، إذ من الصعب التمييز بين مكونات الأصول المعنوية وفارق الشهرة.

- يتأثر استخدام تكلفة رأس المال كمعدل خصم في حسابات القيمة الحالية الصافية بأسعار الفائدة والعوامل ذات الصلة.
- اعتمدت الطريقة على صافي نتيجة المؤسسة قبل خصم الضرائب، وكان من الأفضل الاعتماد على صافي النتيجة من العمليات العادية واستبعاد أي إيرادات وأرباح وخسائر ونفقات غير ذات صلة.

تعتبر طريقة القيمة المحسوبة للأصول غير الملموسة (CIV) نموذجاً مفيداً لتقييم الأصول غير الملموسة داخل المؤسسات وخاصة أثناء تنفيذ عمليات الدمج أو في بعض القطاعات، فعلى سبيل المثال نجد في صناعة التكنولوجيا، تستخدم طريقة القيمة المحسوبة للأصول غير الملموسة في تقييم القيمة الحقيقية لحقوق الملكية الفكرية والبرمجيات، والتي غالباً ما يتم التقليل من قيمتها في البيانات المالية التقليدية، وعلى الرغم من الحاجة إلى النظر في الافتراضات، فإن هذا النموذج يوفر إطاراً مفيداً لفهم القيمة الاقتصادية لهذه الأصول ويمكن المؤسسات من تحسين شفافيتها المالية وتقديم رؤية أكثر دقة لأدائها الاقتصادي.

## ii. الدراسة الميدانية لتقييم للأصول المعنوية :

- وبناء على الإطار النظري لتقييم الأصول المعنوية، تأتي الدراسة إلى التطرق على الجوانب الميدانية لتقييم جدوى النموذج المقترح، وتحديد أثره على جودة القوائم المالية وقيمة المؤسسة، وتوزيع استبيان على عينة من المستجوبين الذين لهم اطلاع في مجال المحاسبة، ليتم تحليلها فيما بعد بواسطة برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

### 1- الطريقة والأدوات المستخدمة :

1.1- الطريقة المستخدمة : تمت التطرق المنهجية المستخدمة في إجراء الدراسة، إلى جانب تحديد مجتمع الدراسة والعينة، وكذلك طبيعته، إلى جانب أسلوب ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

1.1.1- منهج الدراسة : تتلخص طبيعة الدراسة وأهدافها في دراسة إمكانية اعتماد نموذج مقترح لتقييم الأصول المعنوية ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي لتحليل البيانات من الاستبيانات التي وزعت على الأكاديميين والمهنيين في الجزائر، وتم تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس لاختبار الفرضيات وتقديم نتائج الدراسة.

2.1.1- مجتمع وعينة الدراسة : سنقوم من خلال هذا العنصر بتقديم مجتمع الدراسة والعينة الدراسة المستهدفة وفق الآتي:

بتحديد حجم المجتمع يمكننا تحديد العينة بدقة، حيث يشمل مجتمع الدراسة جميع الأطراف العاملين في مجال المحاسبة والمكونة من فئتين (أكاديميين ومهنيين)، إذ تشمل عينة الدراسة النهائية جميع الأفراد من مجتمع الدراسة من خلال طريقة أخذ العينات العمدية أو القصدية، ومن الجدول (01) يتبين أن 376 استبانة تم توزيعها بالتساوي بين الأكاديميين والمهنيين، ومن بين هذه الاستبانات استوفت 101

استبانة جميع معايير التحليل الإحصائي، بنسبة 26.9% من إجمالي الاستبانات الموزعة على أفراد العينة حيث كان معدل الاستجابة من المشاركين أقل من المتوسط، ولكنه كافٍ لتلبية أهداف الدراسة بناءً على المعلومات الواردة في الجدول.

### 2.1- الأدوات المستخدمة

#### 1.2.1- أداة الدراسة : وقد تم إعداد الاستبانة بشكل نهائي وتكونت من قسمين رئيسيين هما:

- القسم الأول: احتوى هذا الجزء على استفسارات عامة تتعلق بالمعلومات الشخصية لمفردات عينة الدراسة والتي تكونت من ثلاث فقرات ممثلة في: (المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية).

- القسم الثاني: تضمن هذا القسم أربعون (40) فقرة تركز على فرضيات الدراسة والتي تم تقسيمها إلى 05 محاور رئيسية بهدف تغطية هذه الفرضيات، وفيما يلي الخطوط العريضة لهذه المحاور:

● المحور الأول: تناقش فقرات هذا المحور أهمية اعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية ويحتوي على 08 فقرات.

● المحور الثاني: تناولت فقرات هذا المحور الثمانية النموذج المرجعي المقترح لتقييم الأصول المعنوية ظل النظام المحاسبي المالي والهدف من هذا المحور هو تقديم النموذج المقترح وتوضيح خصائصه التي تسمح له بالتكيف مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

● المحور الثالث : جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ويحتوي على 08 فقرات .

● المحور الرابع: قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي ويحتوي على 08 فقرات.

● المحور الخامس : تناولت فقرات هذا المحور التحديات والصعوبات التي يمكن ان تواجه اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية ويحتوي على 08 فقرات.

2.2.1- صلاحية أداة الدراسة : تم توزيع الاستبيان على أعضاء هيئة التدريس في تخصص المحاسبة والتدقيق والمالية للتأكد من صلاحية أداة الاستبيان، وقبل تحليل نتائج هذا الاستبيان، من الضروري تقييم ثبات وصدق عينة الدراسة من خلال فحص إجاباتهم للفقرات المقدمة ، ولتقييم موثوقية أداة الاستبيان، استخدمنا معامل ألفا كرونباخ، والذي يتحقق من الحصول على نتائج متسقة عند تطبيقها عدة مرات على نفس الأفراد. كما يمكن استخدام الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ لاستنتاج وتقدير درجة صدق هذه النتائج. يوضح الجدول رقم (02) معامل الثبات و الصدق لاستجابات المشاركين، والتي اوضحت ثبات وصدق استبيان أداة الدراسة.

3.1- الأدوات والبرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات: تم استخدام أدوات الإحصاء الوصفي، مثل التكرارات والنسب، إلى جانب مقاييس التشتت المركزي (الوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري)، بالإضافة إلى ذلك تم إجراء الإحصاء الاستدلالي من خلال اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه واختبار t.

### 2- عرض النتائج والمناقشة :

1.2- عرض النتائج واختبار الفرضيات: سوف نقوم بفحص النتائج واختبار الافتراضات التي استند إليها البحث الميداني من خلال تحليل الأربعين عبارة الواردة في الاستبيان، والتي تمثل كل منها عاملاً مختلفاً. وبالتالي، تم تقييم الإجابات على مقياس من خمسة مستويات ( غير موافق بشدة ،غير موافق ، محايد موافق ، موافق بشدة ) ولتكميم هذه العوامل، قام الباحث بتعيين تصنيف (يتراوح من 1 إلى 5) للفئات المقابلة.

**1.1.2- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:** سنقوم في هذا الفرع بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، والمتعلقة بمحاور الدراسة الخمسة .

#### أولا : النتائج المتعلقة بأهمية اعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية:

وتوضح البيانات في الجدول (3) أن هناك مستوى مرتفع بين المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بالفقرات في هذه الفئة، بمتوسط الحسابي للمجموع العام 4.02 وانحراف معياري 0.555 ، ويرى المشاركون في الدراسة أن تقييم الأصول المعنوية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسة الجزائرية بسبب توسع اقتصاد المعرفة دوليا، وإمكانية لإنشاء نموذج لتقييم الأصول غير الملموسة يتماشى مع المعايير المحاسبية الجزائرية.

#### ثانيا: النتائج المتعلقة بالنموذج المرجعي المقترح لتقييم الأصول المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي:

تظهر النتائج في الجدول (3) إجماعاً قوياً بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بالفقرات في هذا المحور، بمتوسط درجة إجمالية 3.97 وانحراف معياري 0.625، اتفقت العينة على أن وجود نموذج مرجعي مقترح في النظام المحاسبي المالي يمكن استخدامه في البيئة المحاسبية الجزائرية يسمح للمؤسسات بتقييم أصولها غير الملموسة التي بحوزتها، اقترحت هذه الدراسة استخدام نموذج القيمة غير الملموسة المحسوبة (CIV) الذي طرحه Stewart لتقييم الأصول غير الملموسة، والذي يوفر مدخل للمسيرين لإدارة الموارد غير الملموسة للمؤسسة وقياس أدائها الحقيقي.

#### ثالثا : النتائج المتعلقة بجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

وتوضح النتائج في الجدول (3) إلى وجود مستوى مرتفع من الموافقة على فقرات هذا المحور من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام 4.10 وبانحراف معياري قدره 0.629، واتفقت العينة أن تقييم الأصول غير الملموسة بشكل موضوعي من خلال النموذج المناسب يمكن أن يعزز من جودة البيانات المالية وملاءمة المعلومات المحاسبية.

#### رابعا : النتائج المتعلقة بقيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي

وتظهر النتائج الواردة في الجدول (3) مستوى قوياً على الفقرات ضمن هذا البعد، بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.671 ، واتفق المستجوبون على أن وجود نموذج لتقييم الأصول غير الملموسة يمكن أن يسد الفجوة بين القيمة المحاسبية والقيمة السوقية لصافي أصول المؤسسة، حيث تلعب هذه الأصول دوراً مهماً في خلق القيمة، بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات التي تعتمد بشكل كبير على المعرفة بقدر أكبر من الأصول غير الملموسة سوف تشهد عائداً أكبر وتحقق ميزة تنافسية أقوى مقارنة بالمؤسسات الأخرى، بغض النظر عن تصنيفها القطاعي.

#### خامسا: النتائج المتعلقة بتحديات اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية

توضح النتائج من الجدول (3) وجود مستوى مرتفع بين المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بفقرات على هذا المحور، كما يتضح من المتوسط الحسابي 3.91 بانحراف معياري 0.645، اذ يعتقد غالبية المستجوبين أن المؤسسات الجزائرية تواجه تحديات في اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول غير الملموسة، فوفقاً لأفراد العينة بعض نماذج تقييم الأصول غير الملموسة قد لا تتوافق مع البيئة الاقتصادية الجزائرية وخاصة بالنسبة للمؤسسات التي لا تمتلك قيماً سوقية او نماذج تعتمد على قيم السوق، بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك شروطاً في تحديد ومراقبة الأصول غير الملموسة تعقد عملية التقييم.

## 2.1.2- اختبار الفرضيات

**الفرضية الاولى :** هناك أهمية متزايدة لاعتماد نموذج لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية

للإجابة الفرضية الأولى، تمت صياغة الفرضية كالاتي:

$H_0$  : لا توجد هناك أهمية في اعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية

$H_1$  : هناك أهمية في اعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية

والجدول رقم (04) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية وذلك عند مستوى دلالة ( $\alpha=0,05$ )، ودرجة حرية 100، ومن خلال برنامج (SPSS) نجد ان قيمة (t) المحسوبة تساوي 72.856 تفوق قيمة (t) الجدولية والتي تساوي 1.984 ، عند مستوى الدلالة (Sig) تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0,05$ )، وهذا يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$ . وبالتالي فإن العبارة "هناك أهمية متزايدة لتبني نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية" تحمل دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ )، ويظهر أفراد العينة اتفاقهم على محتوى هذه العبارة مما يؤكد النتائج التي توصلت إليها التحليل الإحصائي الوصفي.

**الفرضية الثانية :** لا يوجد اثر بين اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية وجودة القوائم المالية

● الفرضية الثانية تقترح أن لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية له تأثير كبير على جودة القوائم المالية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  في عينة الدراسة، للتحقق من هذه النظرية، سنقوم بإجراء تحليل تباين الانحدار للتحقق من صلاحية النموذج، كما سنقوم أيضاً بإجراء تحليل الانحدار البسيط لاختبار كيفية تأثير اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية على جودة القوائم المالية. تشير نتائج اختبار صحة النموذج في الجدول (05) إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية لمعادلة الانحدار التي تفسر أثر لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية على جودة القوائم المالية، حيث أن قيمة F المحسوبة والبالغة 137.967 ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha=0.05$ ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، مما يؤكد وجود تأثير للنموذج المرجعي على جودة القوائم المالية.

ويشير الجدول رقم (06) إلى أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تشير إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0.05$ ) لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية على جودة القوائم المالية، حيث نلاحظ أن المعامل الثابت يساوي 1.053، مما يعني أن هناك وجوداً لجودة القوائم المالية تقدر عند 1.053 عندما تكون قيمة نموذج تقييم الأصول المعنوية المقترح صفرًا، ونجد أن قيمة اختبار t المحسوب يساوي 4.002 عند مستوى معنوية  $\text{Sig} = 0.000$  وهو أصغر من مستوى قيمة 0.05، وبالتالي فإن المعامل الثابت. أما بالنسبة للمتغير المستقل "نموذج تقييم الأصول المعنوية المقترح" فنلاحظ أن معامل المتغير المستقل له إشارة موجبة مما يعني أن هناك تأثير إيجابي بين المتغير المستقل والتابع، وأن معامل المتغير المستقل يساوي 0.767 وهو يمثل قيمة الميل الحدي للمعادلة وهي تدل على ان تغيراً مقداره وحدة واحدة في المتغير المستقل ستؤدي الى تغير مقداره 0.385 في جودة القوائم المالية .

تحصلنا على قيمة اختبار T المحسوبة 11.746 عند مستوى معنوية  $\text{Sig} = 0.000$  ، وهي أصغر من مستوى معنوية 0.05 ومنه معامل نموذج التقييم الأصول المعنوية المقترح معنوي، ومن الجدول رقم (06) نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع "جودة القوائم المالية" والمتغير المستقل "نموذج تقييم الأصول المعنوية المقترح" يساوي 0.763 ، بمعامل تحديد 0.582 وهذا يشير إلى أن ما يقرب من 58.20% من التغيرات في المتغير التابع "جودة القوائم المالية" يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل "نموذج التقييم الأصول المعنوية المقترح" والباقي 41.80% تفسره متغيرات أخرى لم تدخل لنموذج الانحدار، وبناءً على النتائج السابقة فإننا

نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج مرجعي لتقييم الأصول غير الملموسة في البيانات المالية يؤثر بشكل كبير على الجودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ).

### الفرضية الثالثة : لا يوجد أثر بين اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية وقيمة المؤسسة

الفرضية الثالثة تبحث في تأثير اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية على قيمة المؤسسة، وسيتم استخدام مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  لاختبار هذه الفرضية من خلال تحليل التباين الانحدار وتحليل الانحدار البسيط، والهدف هو التأكد من صلاحية النموذج وتقييم تأثيره على قيمة المؤسسة.

يقدم الجدول رقم (07) نتائج اختبار صحة اختبار الفرضية، مما يشير إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية في تفسير أثر اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في تعزيز قيمة المؤسسة، حيث بلغت قيمة F المعنوية 31.906 عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، وبناءً على هذه المعلومات، يمكننا تحديد أن النموذج صالح لاختبار هذه الفرضية، مما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفريّة لصالح الفرضية البديلة. التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  عند اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في تدعيم قيمة المؤسسة.

يبين الجدول رقم (08) أن نتائج تحليل الانحدار البسيط تكشف عن تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية على تدعيم قيمة المؤسسة، حيث نلاحظ أن معامل الثابت يساوي 1.704 وهذا يعني أن هناك وجوداً لتدعيم قيمة المؤسسة مقداره 1.704 عندما تكون قيمة نموذج التقييم الأصول المعنوية المقترح معدومة، ونجد أن قيمة اختبار T تساوي 4.513 عند مستوى معنوية Sig = 0.000، وهي أصغر من مستوى معنوية 0.05 ومنه معامل الثابت معنوي، وبالنسبة للمتغير المستقل "نموذج تقييم الأصول المعنوية المقترح" نلاحظ أن معامل المتغير المستقل ذو إشارة موجبة مما يعني وجود أثر إيجابي بين المتغير المستقل والتابع، وأن معامل المتغير المستقل يساوي 0.530 وهو يمثل قيمة الميل الحدي للمعادلة، وهذا يعني أن تغييراً بوحدة واحدة في المتغير المستقل سيؤدي إلى تغيير بمقدار 0.530 في جودة القوائم المالية.

بلغت قيمة اختبار T التي تم الحصول عليها 5.649 عند مستوى معنوية Sig = 0.000، وهي أصغر من مستوى معنوية 0.05 ومنه معامل نموذج التقييم الأصول المعنوية المقترح معنوي، ويبين الجدول أيضاً معامل ارتباط بيرسون 0.494 بين "القيمة المؤسسية" و"نموذج تقييم الأصول غير الملموسة المقترح" ومعامل التحديد هو 0.244، مما يشير إلى أن الأخير يمكن أن يفسر حوالي 24.40% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع "قيمة المؤسسة" أما النسبة المتبقية 75.60% فتعزى إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في نموذج الانحدار، وبناءً على النتائج السابقة، نرفض الفرضية الصفريّة ونوافق على الفرضية البديلة، وأن هناك تأثيراً في اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في تعزيز قيمة المؤسسة عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ .

### الفرضية الرابعة : هناك تحديات لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية

يتم الإجابة عن الفرضية الرابعة باستخدام صياغة الفرضية التالية:

$H_0$  : لا يوجد هناك تحديات لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية

$H_1$  : هناك تحديات لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم (09) يوضح النتائج التي تم الحصول عليها من خلال اختبار هذه الفرضية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) ودرجة حرية 100 درجة، كما أظهر التحليل باستخدام برنامج (SPSS) قيمة (t) محسوبة 60.964، متجاوزة بذلك قيمة (t) الجدولية 1.984 عند مستوى دلالة Sig = 0.000، مما يدل على رفض الفرضية الصفريّة  $H_0$  لصالح الفرضية البديلة  $H_1$ ، وهذا يؤكد الدلالة

الإحصائية لعبارة "توجد تحديات في تبني نموذج مرجعي لتقييم الأصول غير الملموسة في المؤسسات الجزائرية" عند مستوى دلالة (0.05)، ويتفق أفراد العينة على محتوى هذه العبارة، مع توافق النتائج مع التحليل الإحصائي الوصفي.

2.2- مناقشة النتائج : من خلال هذا العنصر سيتم مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها في السابق والمتعلق بنتائج الدراسة وهذا على أساس فرضيات الدراسة.

### 1.2.2 - أهمية اعتماد نموذج لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية:

يرى أفراد عينة الدراسة بالأهمية المتزايدة لاعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية في البيئة المحاسبية الجزائرية، ويأتي هذا التحول نتيجة للأهمية المتزايدة للموارد غير الملموسة مثل المعرفة وخبرة الموظفين والبحث والتطوير وحقوق الملكية الفكرية، على حساب العناصر المادية التي انخفضت أهميتها، وأصبحت الأصول المعنوية المصدر الأساسي لتحقيق الثروة واكتساب المؤسسات ميزة تنافسية مع ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسات بصورة تفوق أضعاف قيمتها المحاسبية، وحاجة المؤسسات ذات الكثافة من الأصول غير ملموسة الى وجود نموذج للتقييم يوضح القيمة الحقيقية لأصولها المعنوية، وكذلك على ابراز القدرات المستقبلية للمؤسسة عكس المحاسبة التقليدية التي تهتم بالأحداث الماضية للمؤسسة، وعلاوة على ذلك، فإن تبني النظام المحاسبي المالي أدى إلى زيادة التركيز على الأصول غير الملموسة بسبب المرونة التي اكتسبها من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية، فعلى سبيل المثال فإن المعيار المحاسبي الدولي IFRS 3 (تجميع الاعمال) يعطي للمؤسسة حلولاً للأصول المعنوية المقتناة في عملية الدمج حيث يمكن الاعتراف بها بشكل منفصل عن الشهرة، كل هذا يوفر بيانات كافية عن واقع الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية، ويعزز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية على مستوى أعلى عبر التجارة الدولية وتنويع قاعدة صادرات الجزائر خارج المحروقات.

### 2.2.2- دراسة طبيعة العلاقة بين اعتماد نموذج مرجعي مقترح لتقييم الأصول المعنوية وجودة القوائم المالية:

تمت دراسة طبيعة العلاقة بين اعتماد نموذج مرجعي مقترح لتقييم الأصول المعنوية وجودة القوائم المالية، حيث تعد القوائم المالية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية معنية بمدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية فقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها صفات تجعل من المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها، ويرى كثير من الباحثين أن المحاسبة التقليدية لم تعد تزود المسيرين بمعلومات قيمة لاتخاذ القرار، وخاصة في المؤسسات عالية التقنية التي تستثمر بكثافة في العناصر غير ملموسة والتي لا يتم تسجيلها محاسبياً ككتيبتات معنوية مثل كفاءات ومهارات العاملين، تنمية العلاقات مع العملاء، البحوث والتطوير، الشهرة، العلامات التجارية،

فرغم مساهمة الأصول المعنوية فإنه في ظل المعايير المحاسبية الحالية يتم الاعتراف بها في شروط مقيدة، ومن ثم فإن المعلومات المقدمة من المحاسبة المالية التقليدية قد لا تكون مفيدة بدرجة كبيرة عند اتخاذ القرارات لأنها أصولاً غير مسجلة محاسبياً، فالمعالجة المحاسبية للعناصر المعنوية التي نصت عليها المرجعية المحاسبية الدولية تمنح مجالاً للتقدير الشخصي خاصة في تقدير مدى تحقيق العنصر غير الملموس لشروط الاعتراف كأصل، وبالتالي فإن القوائم المالية للمؤسسات التي تركز بشكل كبير على العناصر غير الملموسة ستكون أكثر عرضة للتقدير الشخصي مما يجعل الاعتماد عليها في اشتقاق مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي معرض لاحتفال التضليل بشكل كبير، فاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية يقلص مجال التقدير الشخصي ويجعل مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة توفر معلومات ملائمة ذات نوعية، ويتيح الاعتراف بعناصر جديدة للأصول المعنوية ضمن القوائم المالية، والعناصر التي لا يمكن الاعتراف بها يمكن اللجوء الى وضعها في تفسيرات موضحة في ملحقات القوائم المالية، والتي يمكن ان تكون مصدراً للمعلومات لبعض عناصر الأصول المعنوية غير معترف بها في القوائم المالية الأساسية .

### 3.2.2- دراسة طبيعة العلاقة بين اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية وقيمة المؤسسة:

تمت دراسة طبيعة العلاقة بين اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية وقيمة المؤسسة، ويمكن تفسير هاته العلاقة بان هناك فجوة بين قيمة السوقية للمؤسسات وقيمتها المحاسبية، بسبب تراجع ملائمة المعلومات المحاسبية فحسب كثير من الباحثين يرجع هذا الى النموذج المحاسبي التقليدي للقياس، حيث ان الموارد الغير ملموسة تفسر جزاء مهما من قيم المؤسسات والتي تعتبر الجزء الخفي من قيمة المؤسسة والتي لم تتمكن المحاسبة التقليدية من الاعتراف بجزء كبير منها كأصول في الميزانية، فاعتماد نموذج لتقييم الأصول المعنوية يمكن من إظهار عناصر جديدة يتم الاعتراف بها في قوائم المؤسسة و تعمل كمحفز قوي لتوليد القيمة والنمو.

### 4.2.2- تحديات اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية:

يرى أفراد عينة الدراسة أن هناك تحديات لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الأصول غير الملموسة لا يتم تقييمها بنفس أهمية الأصول العينية والمالية في القوائم المالية للعديد من المؤسسات الجزائرية، وإلى البدائل والممارسات المحاسبية التي لا تواكب التغيرات الاقتصادية الدولية حيث تعتبر الأصول المعنوية مصدرا مهما لتلك التغيرات، فنجد ان لقواعد الادراج والاعتراف والقياس المحاسبي لا تعترف بغالب عناصر الأصول المعنوية الموجودة في المؤسسة مما يفقد القوائم المالية جزاء من ملاءمتها مما يؤثر على قدرتها على تفسير قيمة المؤسسة الإجمالية وزيادة الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة المحاسبية لها، كذلك نجد انه لا تتوفر بيانات كافية تسمح بمعرفة واقع الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية ومدى مساهمتها في توليد القيمة الحقيقية للمؤسسة.

#### الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة إمكانية اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية ضمن النظام المحاسبي المالي، وقد شمل البحث دراسة الميدانية لعينة مكونة من الأكاديميين والمهنيين في مجال الاختصاص لتقييم أهمية اعتماد نموذج محدد لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية، كما بحثت في العلاقة بين اقتراح نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية وجودة البيانات المالية وقيمة المؤسسة، والتحديات المحتملة في تطبيق مثل هذا النموذج في المؤسسات الجزائرية في ظل البيئة المحاسبية، وقد ألقى البحث الميداني الضوء على سلسلة من النتائج التي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

- هناك ضرورة في اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية.
- إن اعتماد النموذج المرجعي المقترح لتقييم الأصول المعنوية يرتبط بشكل مباشر بتعزيز دقة القوائم المالية، بمعنى آخر، يؤثر هذا النموذج بشكل إيجابي على ملاءمة البيانات المحاسبية.
- هناك علاقة طردية موجبة بين اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية وقيمة المؤسسة، أي أن النموذج يساهم بشكل إيجابي في توضيح قيمة المؤسسة وتعزيز قيمتها السوقية.
- يرى أفراد العينة أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون تطبيق نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية ضمن الإطار المحاسبي الجزائري.
- اعتماد النموذج المناسب يحد من الاجتهادات الشخصية ويدعم المعالجة المحاسبية السليمة للأصول المعنوية.
- وجود نموذج تقييمي للأصول المعنوية يجعل المؤسسات الجزائرية توجه استثماراتها نحو الأصول المعنوية نظرا للتدفقات النقدية التي تجنيها بما توفره من ميزات تنافسية يصعب تقليدها.

- **التوصيات:** بناء على ما تقدم من نتائج الدراسة، يمكن إعطاء بعض التوصيات التي نرى ضرورة العمل مستقبلا من أجل العمل على إمكانية اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك على النحو التالي:

- يوصي الباحث باستخدام النموذج المقترح وهي طريقة قيمة الأصول المعنوية المحسوبة **Civ** من قبل المؤسسات الجزائرية.
- إن أهمية تقييم الأصول غير الملموسة في المؤسسات الاقتصادية ضرورية لتعزيز واقع الممارسات المحاسبية.
- على المؤسسات الجزائرية التركيز على الأصول غير الملموسة التي من شأنها تعزيز قدرتها التنافسية.
- الإفصاح عن الأصول المعنوية بصفة تفصيلية في القوائم المالية المنشورة، و في الملاحق المتممة.

- **أفاق الدراسة:**

- القيام بدراسات المتعلقة بتقييم الأصول المعنوية خاصة في بيئة اقتصادية نامية مثل البيئة الجزائرية .
- القيام بتوفير إطار متكامل للمحاسبة عن الأصول المعنوية يشمل تعريفها وقياسها وتقييمها وبتالي تضيق نطاق الاجتهادات الشخصية من الجهات المهنية في الجزائر .
- القيام بدورات تكوينية لممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر للرفع من درجة وعيهم تجاه هذا النوع من الأصول.

الجدول رقم (01) : مجموع الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي

| عينة الدراسة |       | الموزعة |       | المسترجعة |       | غير المسترجعة |       | المرفوضة |       | المعتمدة |       |
|--------------|-------|---------|-------|-----------|-------|---------------|-------|----------|-------|----------|-------|
| النسبة       | العدد | النسبة  | العدد | النسبة    | العدد | النسبة        | العدد | النسبة   | العدد | النسبة   | العدد |
| 100 %        | 376   | 31.9 %  | 120   | 68.1 %    | 256   | 15.8 %        | 19    | 84.2 %   | 101   |          |       |

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (02): معاملات الثبات لمحاوَر الدراسة باستخدام طريقة " ألفا كرونباخ"

| أبعاد ومحاوَر الدراسة             | عدد العبارات | ثبات المحوَر | معامل الصدق |
|-----------------------------------|--------------|--------------|-------------|
| المحوَر الأول                     | 8            | 0.771        | 0.878       |
| المحوَر الثاني                    | 8            | 0.798        | 0.893       |
| المحوَر الثالث                    | 8            | 0.877        | 0.936       |
| المحوَر الرابع                    | 8            | 0.896        | 0.947       |
| المحوَر الخامس                    | 8            | 0.824        | 0.908       |
| معامل الثبات والصدق العام للدراسة | 40           | 0.952        | 0.976       |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

الجدول رقم (03): نتائج التحليل الوصفي لمحاوَر الدراسة

| الرقم | المحاوَر                                                                      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|--------------|
| 01    | اهمية اعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية.  | 4,02            | 0.555             | مرتفع        |
| 02    | النموذج المرجعي المقترح لتقييم الأصول المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي . | 3.97            | 0.625             | مرتفع        |
| 03    | جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.                            | 4,10            | 0,629             | مرتفع        |
| 04    | قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي.                                    | 3.81            | 0,671             | مرتفع        |
| 05    | تحديات اعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية.       | 3,91            | 0,645             | مرتفع        |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

الجدول رقم (04): اختبار الفرضية الأولى بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

| العبارة                                                                                     | قيمة (t) المحسوبة | قيمة (t) الجدولة | مستوى (Sig) الدلالة |
|---------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|------------------|---------------------|
| هناك أهمية متزايدة في اعتماد نموذج خاص لتقييم الأصول المعنوية وتطبيقه في المؤسسات الجزائرية | 72.856            | 1.984            | 0,000               |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

جدول رقم (05): نتائج تحليل التباين للانحدار للفرضية الثانية

| النموذج  | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة F  | مستوى المعنوية |
|----------|----------------|-------------|----------------|---------|----------------|
| الانحدار | 23,047         | 1           | 23,047         | 137,967 | 0.000          |
| البواقي  | 16,538         | 99          | 0,167          |         |                |
| الكل     | 39,585         | 100         |                |         |                |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

جدول رقم (06): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثانية

| النموذج                             | (R) معامل الارتباط | (R2) معامل التحديد | المعامل B | قيمة T | مستوى المعنوية |
|-------------------------------------|--------------------|--------------------|-----------|--------|----------------|
| الثابت                              | 0.763              | 0.582              | 1,053     | 4,002  | 0.000          |
| نموذج تقييم الأصول المعنوية المقترح | 0.763              | 0.582              | 0,767     | 11,746 | 0.000          |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

جدول رقم (07): نتائج تحليل التباين للانحدار للفرضية الثالثة

| النموذج  | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة F | مستوى المعنوية |
|----------|----------------|-------------|----------------|--------|----------------|
| الانحدار | 10,980         | 1           | 10,980         | 31,906 | 0.000          |
| اليواقي  | 34,070         | 99          | 0,344          |        |                |
| الكلية   | 45,050         | 100         |                |        |                |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

جدول رقم (08): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الثالثة

| النموذج                             | (R)<br>معامل الارتباط | (R2)<br>معامل التحديد | المعامل B | قيمة T | مستوى المعنوية |
|-------------------------------------|-----------------------|-----------------------|-----------|--------|----------------|
| الثابت                              | 0.494                 | 0.244                 | 1,704     | 4,513  | 0.000          |
| نموذج تقييم الأصول المعنوية المقترح |                       |                       | 0,530     | 5,649  | 0.000          |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

الجدول رقم (09): اختبار الفرضية الرابعة بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

| العبارة                                                                      | قيمة (t)<br>المحسوبة | قيمة (t)<br>المجدولة | مستوى<br>الدالة (Sig) |
|------------------------------------------------------------------------------|----------------------|----------------------|-----------------------|
| هناك تحديات لاعتماد نموذج مرجعي لتقييم الأصول المعنوية في المؤسسات الجزائرية | 60.964               | 1.984                | 0,000                 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

## الاحالات والمراجع:

- <sup>1</sup> جودة عبد الروف زغلول، ( 2002 ) مقال بعنوان اطار مقترح لقياس الاصول الفكرية والتقرير عنها في بيئة الاقتصاد المعرفي ، مجلة التجارة والتمويل كلية التجارة، العدد الثاني،. جامعة طنطا، مصر، ص 16.
- <sup>2</sup> Jonathan Low,( 2000) Article entitled **the value creation index**. Journal of intellectual capital ,vol.1. No.1, p 252.
- <sup>3</sup> Pablo Fernandez, ( 2013) Article entitled "**Valuation of brands and intellectual capital**", IESE Business School, University of Navarra, Madrid, Spain, p 96 .
- <sup>4</sup> Dumay John, ( 2009) Article entitled " **Intellectual Capital Measurement : A Critical Approach** " , Journal of Intellectual , Vol 10 , No. 2 , p 199.
- <sup>5</sup> لجنة المعايير المحاسبية الدولية، المعيار الدولي المحاسبي 38 " الاصول المعنوية " ، نسخة 2003 ، الفقرة (8).
- <sup>6</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008 ،متعلق بتطبيق احكام القانون 07-11 ، العدد 27، 28 ماي سنة 2008 ، ص 13 .
- <sup>7</sup> المعيار الدولي المحاسبي 38 " الاصول المعنوية " ، الفقرة (8).
- <sup>8</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 ،قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، 25 مارس 2009 ، ص 86 .
- <sup>9</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،مرجع سبق ذكره، العدد 19 ، ص 8 .
- <sup>10</sup> العنزي سعد وصالح احمد ، (2009) مقال بعنوان ادارة راس المال الفكري في منظمات الاعمال ،عماد ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص 160.
- <sup>11</sup> Nunamaker JF Jr, Romano NC, Briggs RO ; (2002) Article entitled **increasing intellectual bandwidth:generating value from intellectual capital with information technology** ;group decision and negotiation,p 70 .
- <sup>12</sup> يوسف عبدالرحمان ، (2005) مقال بعنوان اثر تقنية المعلومات وراس المال الفكري في تحقيق الاداء المتميز ، اطروحة دكتوراة في ادارة الاعمال ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،العراق ، ص 36 .
- <sup>13</sup> Organization for Economic Co-Operation and Developing (OECD), (2000) Final Report: Measurement and Reporting Intellectual Capital: Experience Issues and Prospects, OECD, Paris, p 23.
- <sup>14</sup> محمود عبدالفتاح ابراهيم رزق ، ( 2007 ) مقال بعنوان " إطار مقترح لتحديد تكاليف الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية (جامعة المنصورة ) ، مصر ، مج 31، العدد الثاني ، ص 14.
- <sup>15</sup> Baruch Lev and Aba Schwartz , (1971) Article entitled **On the Use of the Economic Concept of Human Capital in Financial Statements** , Journal of Accounting Review, Vol. 46, No. 1, p 108 .
- <sup>16</sup> Jamal A. Nazari, (2014) Article entitled **Intellectual Capital Measurement and Reporting Models**, Knowledge Management for Competitive Advantage During Economic Crisis, Simon Fraser University, Canada , p 117.
- <sup>17</sup> Salome Svanadze & Magdalena Kowalewska, (2015) Article entitled **The measurement of intellectual capital by VAIC method**. Online Journal of Applied Knowledge Management, Volume 3, Issue 2, p 38.
- <sup>18</sup> نحال احمد الجندي ، ( 2005 ) مقال بعنوان " قياس و تقييم راس المال الفكري اخذ المتطلبات الاساسية لتحديد قيمة المنشأة ، نموذج مقترح " ، مجلة المحاسبة والادارة ، كلية التجارة ، جامعة الازهر ،مصر ، عدد 65 ، ص 151 .
- <sup>19</sup> Samuli Aho . Sten Stahle . Pirjo Stahle. (2011) Article entitled **a Critical analyses of the Calculated Intangible Value (CIV) method**. Measuring Business Excellence. Issue 4.p 3
- <sup>20</sup> Dmitry volkov & Tatiana garanina . (2007 ) Article entitled **intellectual capital valuation. case of russian companies** . , graduate school of management, saint petersburg state university, p 10 .
- <sup>21</sup> Samuli Aho & al , Op. Cit., P. 5
- <sup>22</sup> Samuli Aho & al , Op. Cit., P 6
- <sup>23</sup> Samuli Aho & al , Op. Cit., P 7